

جميل هلال

الوطنية الفلسطينية في مواجهة
تهافت السياسة

تسعى هذه المقالة لتفكيك أزمة النظام السياسي الفلسطيني، وشرح أسباب تفتيت الحقل السياسي الوطني والصراع بين "سلطتين" تحت الاحتلال، وتفتيت الحقل الوطني إلى حقول محلية، والذي يبيح التدخلات الخارجية في تفاصيل الشأن الفلسطيني.

وترى أن الشرذمة السياسية الذاتية الدفع، والتجزئة الجغرافية الاستعمارية الدفع، تخدمان استراتيجية إسرائيل للسيطرة على مناحي حياة الفلسطينيين كافة في فلسطين التاريخية.

في إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير على أسس ديمقراطية تلمّ شمل تجمعات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وخارجها، وبمشاركة ممثلين (منتخبين حيث أمكن) عن التنظيمات والأحزاب السياسية والاتحادات والحركات الاجتماعية التي لها حضور في هذه التجمعات. لقد باتت نخب السياسة الفلسطينية عبئاً على الشعب الفلسطيني، وأصبح كل من "الكيانين" السياسيين القابعين تحت سطوة الاحتلال والتبعية الاقتصادية لإسرائيل والاعتماد الكبير على المنح المالية، عقبة في وجه نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية،

ساهمت النخب السياسية، وبقصر نظر مخيف، في تشظي الحقل السياسي الوطني الذي هيمنت عليه، حتى بداية التسعينيات، منظمة التحرير الفلسطينية قبل أفولها الحزين، مثلما تشظى الحقل الوطني إلى حقول محلية (الضفة، وغزة، وفي الشتات، ومناطق ٤٨، والأردن، وغيرها). ولم تكتفِ النخب السياسية بتفتيت الحقل الوطني، بل تولت شقّ السلطة الفلسطينية إلى سلطتين كلاهما تحت الاحتلال والحصار. ولا تزال النخب السياسية تعطل، تحت ذرائع واهية، أسباب إعادة بناء الحقل السياسي الوطني، متمثلاً، في جانب مهم،

تتبنى استراتيجيا مواجهة غير منغلقة على محليّتها، ولا أسيرة للجغرافيا السياسية المفروضة من الدولة المستعمرة: تجزئة الضفة الغربية إلى مناطق أ، ب، ج؛ تشييد جدار الفصل العنصري؛ عزل الضفة عن غزة، وعزل كل منهما عن القدس؛ عزل المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ عن تلك التي احتلت في سنة ١٩٤٨. وليس لأي منهما توجه إلى اعتماد سياسات للانفكاك من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، ولتنمية اقتصاد إنتاجي موجّه لتلبية حاجات المواطن الفلسطيني.

تجويّف السياسة

اعتقد سلام فياض وآخرون أن إنجاز تنمية اقتصادية مستدامة تحت نظام استعماري استيطاني يسيطر على الموارد الطبيعية، وعلى المعابر وحركة الأفراد والسلع، وعلى التجارة الخارجية، أمر قابل للتحقيق. كما اعتقد أن الدولة ستحضر إذا أثبت الفلسطينيون أنهم قادرون على بناء مؤسسات دولة. وفعلاً تم بناء هذه المؤسسات ونالت شهادة جدارة من البنك وصندوق النقد الدوليين، ومن الاتحاد الأوروبي، لكن واقع الاحتلال والاستيطان لم يتغير، وإنما تسارعت وتيرته، وبقيت إجراءات الاحتلال الأخرى وفق ما تريده الدولة المستعمرة.

إن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها حكومة سلام فياض لن تتغير بتعيين رئيس حكومة جديد، فسياسته هي ذاتها التي اعتمدها محمود عباس (أبو مازن) عندما كان رئيساً للحكومة، والتي اعتمدها خلفه أحمد قريع (أبو علاء) في عهد الزعيم الراحل ياسر عرفات. وهي سياسة ثبّتها المجلس التشريعي الأول (ولم يلغها المجلس

ولم يعد هناك من أسباب تبرر استمرار حالة الانقسام بعد كل ما تركته من تشويه وإرباك في قضية الشعب الفلسطيني على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولم يعد التباين في المواقف السياسية مقنعاً كمبرر لمواصلة الانقسام، إذ من الطبيعي أن تتعايش الآراء والمواقف المتباينة في أطر وطنية موحدة، كما لم يعد واضحاً تماماً مكامن التباين في استراتيجيا الطرفين في مواجهة مشروع الدولة الاستعمارية الاستيطانية بعد أن سيطر المستوطنون على مركزها الأيديولوجي والسياسي.

لقد قادت استراتيجيا الطرفين المتنافسين إلى طريق مسدود تماماً: فطريق المفاوضات مغلق منذ سنة ٢٠١٠ بعد أن اتضح أن إسرائيل أرادته لتقطيع الوقت، وغطاءً لمواصلة مشروعها الاستيطاني ومحاصرة الفلسطينيين في "معازل" ("بانستونات") محاطة بالمستعمرات وجدران الفصل العنصري والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية. كما أن استراتيجيا المقاومة التي رفعتها "حماس" في مواجهة استراتيجيا المفاوضات، جُمدت بعد اتفاق "التهديّة" مع إسرائيل في إثر عدوانها الأخير على غزة، وهو الاتفاق الذي رعته الحكومة المصرية بقيادة تنظيم الإخوان المسلمين (التنظيم الأم لحركة "حماس")، وبعد انتقال قيادة حركة "حماس" في الخارج إلى الدوحة والقاهرة، أي بعد انتقال الحركة، كما يبدو، من محور "المقاومة" إلى محور "الاعتدال". علاوة على ذلك تجذّرت بنى السلطة "العميقة" في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأضحت نخبة صغيرة في المنطقتين تهيمن على هذه البنى من خلال سيطرتها على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وتحكّمها بمصادر الريع الرئيسية. وباتت كلاتهما كاحباً لنمو حركات اجتماعية

اتخاذ القرارات.

أوباما يروج الرواية الصهيونية

والشروط الإسرائيلية

لقد تهافتت النخب السياسية لدرجة أنه بات خارج اهتمامها إدارة حوارات وطنية لصوغ استراتيجيا مقاومة لإسرائيل كدولة مستعمرة استيطانية، ولمواجهة ضغوط الإدارة الأميركية. ومن اللافت أن النخب السياسية لم تر أن من واجبه إعلان رفضها تبنيّ الرئيس الأميركي إسرائيل كدولة يهودية وما يترتب على ذلك من تنكّر لحق العودة، وتسويقه كامل الرواية الصهيونية بأساطيرها وخرافتها، أي اعتبار اليهودية قومية، والصهيونية ممثلاً لليهود جميعاً ومساواتها باليهودية، وهو ما فبركته الحركة الصهيونية لتسويغ مشروعها الاستعماري الاستيطاني، ولتطهير فلسطين عرقياً من شعبها. لقد أخرج الرئيس الأميركي الشعب العربي الفلسطيني من التاريخ والجغرافيا من دون أن تتولى "القيادات" التي تدعي تمثله انتقاد ذلك، ومن دون احتجاجها على تعهده المفتوح و"الأبدي"، بحسب تعبيره، بدعم الدولة المستعمرة وهي تشيّد نظاماً عنصرياً في فلسطين.

يريد أوباما من الفلسطينيين العودة إلى المفاوضات الثنائية وفق الشروط الإسرائيلية، ويريد من الرئيس الفلسطيني أن يمتنع من استخدام مكانة فلسطين الجديدة في الأمم المتحدة للانضمام إلى اتفاقيات ومؤسسات تساند مناهضة الاحتلال والاستيطان والتمييز العنصري ونهب التراث الفلسطيني المادي والثقافي. ولا يريد أوباما أن تنضم فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية وملاحقتها

التشريعي الثاني) في القانون الأساسي للسلطة، تلزمها اعتماد الاقتصاد الحر كمحدد لسياستها الاقتصادية، وهو النهج الاقتصادي ذاته الذي تعتمده حكومة "حماس" في قطاع غزة. إنه النهج الذي قاد إلى مفاخرة تأزم الوضع المعيشي في الضفة والقطاع.

وتتعرض السلطة لعقوبات كلما أقدمت على اتخاذ مواقف أو خطوات لا تُرضي إسرائيل والولايات المتحدة، وهو ما جرى مؤخراً عقب قرارها وقف المفاوضات الثنائية إلى أن تجمد إسرائيل نشاطها الاستيطاني، وتفرج عن الأسرى المعتقلين قبل اتفاق أوسلو، وتقر بحدود ١٩٦٧ حدوداً للدولة الفلسطينية. وتكرر السلوك العقابي ذاته بعد التوجه إلى مجلس الأمن، ثم إلى الجمعية العامة، طلباً لرفع مكانة فلسطين إلى دولة. والسلاح ذاته يشهر في وجه السلطة كلما لاح في الأفق إمكان إنهاء الانقسام. وللسبب ذاته يتعرض قطاع غزة منذ أعوام لحصار اقتصادي خانق، ولاعتداءات عسكرية متكررة، من أجل دفع حركة "حماس" إلى تغيير مواقفها بما يرضي إسرائيل وأميركا.

ولا علاقة لاستقالة فياض وقبول استقالته (وهذا ما أعلنته كل من حركتي "فتح" و"حماس") بالمصالحة بين التنظيمين الأكبر، أو باستئناف المفاوضات الثنائية مع الدولة المستعمرة، وإنما لهما علاقة بغياب المؤسسات الوطنية، وباتخاذ القرارات خارج أطرها من قبل أفراد أو مجموعات صغيرة من الأفراد. إن غياب المؤسسات الوطنية يعني غياب أطر المحاسبة والمساءلة والتشريع، وأطر حل الخلافات والتباينات في الآراء والمواقف. إنه تغييب للسياسة، وتشريع للتفرد في

التعامل مع السلطة كمتسول

إن مفهوم "السلام الاقتصادي" مثلما يطرحه وزير الخارجية الأميركي كبديل للتسوية السياسية ليس جديداً، وهو مفهوم ينسجم مع فلسفة اليمين الحاكم في إسرائيل الذي تستهويه فكرة "إدارة الصراع" كبديل من "تسوية الصراع"، كما أنه ينسجم مع السياستين الأميركية والأوروبية كونهما تستبعدان ممارسة الضغط أو فرض العقوبات على إسرائيل التي تقوم بتدمير مقومات "حل الدولتين"، ولذا يتوجه إلى الضغط على الطرف الفلسطيني الأضعف. وللتمويه على الضغط الذي يمارس على السلطة من أجل العودة إلى المفاوضات وفق الشروط الإسرائيلية أفرجت الإدارة الأميركية عن المنح التي كانت قد جمعتها في أعقاب الطلب الفلسطيني عضوية دولة في الأمم المتحدة، كما أفرجت إسرائيل عن مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب. يجد "السلام الاقتصادي" بيئة ملائمة بعد تسييد نهج الاستهلاك الاستعراضي في الضفة والقطاع، والذي غذته سياسة "القروض السهلة"، لأبناء الطبقة الوسطى، وهي الطبقة التي تستمد دخلها من مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، وللقطاع الخاص الحديث (بنوك، وشركات تأمين، وشركات الاتصالات، ووسائل الاعلام، وغيرها)، وهي شريحة تعتمد في تسديد أقساط قروضها على انتظام تدفق المساعدات والتحويلات الخارجية. ولذا، فإن وقف، أو التهديد بوقف، هذه المنح والتحويلات يشكل سيفاً مسلطاً على رقاب النخب السياسية كونه يهدد قدرتها على السيطرة على الأوضاع الأمنية في مناطقها، ومصدر قلق دائم لعشرات الآلاف من الأسر.

إسرائيل على جرائمها، وتخشى أميركا وإسرائيل من أن يستفيد الفلسطينيون من تجربة جنوب إفريقيا في تشكيل لجنة فلسطينية دائمة في الأمم المتحدة لمناهضة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي. إن المشكلة هي استمرار تعويل النخب الفلسطينية على الولايات المتحدة على الرغم من العقود الطويلة من التجربة المريرة معها، وهذا التعويل هو الذي يفسر الامتناع، حتى اللحظة (بعد أكثر من سبعة أشهر من قرار الجمعية العامة)، من استخدام الصفة الجديدة لفلسطين للاشتباك مع سياسات الدولة المستعمرة، ولمقارعة الإدارة الأميركية بدلاً من منحها الوقت لفرض العودة إلى المفاوضات الثنائية، على الرغم من إدراك الجميع أن حل الدولتين بات وهماً. ولم تحصر الإدارة الأميركية تحركها في مجال استئناف المفاوضات الثنائية، بل باشرت ضغوطها لتعديل "مبادرة السلام العربية" كي تقترب من الصيغة التي تُرضي إسرائيل. وظهر هذا من خلال موافقة وفد وزراء خارجية لجنة المتابعة العربية (برئاسة دولة قطر) خلال لقائه وزير الخارجية الأميركي في واشنطن في نهاية نيسان / أبريل الماضي، على مبدأ تبادل أراض بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولا يبدو أن هذا هو التعديل الوحيد الذي تريده واشنطن لمبادرة السلام العربية، فهي ترغب في أن تباشر الدول العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل قبل توصل الأخيرة إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وقبل أن تنسحب من بقية الأراضي العربية التي احتلتها في سنة ١٩٦٧. كما تسعى واشنطن لأن تتجاهل المبادرة حق عودة اللاجئين وفق نص القرار الأممي رقم ١٩٤.

منطق الاختزال يهيمن على الخطاب السياسي

أزاحت وطأة أوضاع الحياة وفق شروط اقتصاد تابع وريعي ومشوّه وانغلاق أفق "حل الدولتين"، فئات واسعة من الطبقة الوسطى في الضفة والقطاع بعيداً عن الانشغال بالشأن السياسي الوطني، وأغرقتها في تدبير شؤونها العائلية المعيشية. لقد تم، بنجاح كبير، فصل الشأن الاقتصادي عن الشأن السياسي، وتفريغ الأخير من مضمونه، وتمت بعثرة المجتمع تحت وطأة اقتصاد السوق الرأسمالي غير المقيد، بعد تراجع قدرة التنظيمات السياسية والاتحادات الشعبية والنقابات المهنية على التنظيم والحشد، والتنامي في المقابل في دور مؤسسات وأجهزة السلطة (الاعتماد على الوظيفة)، ودور المنظمات غير الحكومية التي نجحت في وراثة أطر جماهيرية وتحولها من أطر لتنظيم الناس وتمثيل مصالحهم إلى أفراد أو أسر تقدم لهم خدمات لا دور لهم في تحديد طبيعتها وتيرتها، ولا في مساءلة مقدميها، ومع ابتعاد القطاع الخاص "الحديث" عن العمل السياسي المناهض للاحتلال وسياساته، أو عن انتقاد السلطة التي توفر له الدعم والأمن. ويجري تجويف السياسة عبر سلسلة من عمليات الفصل والاختزال أبرزها: فصل السياسة عن الاقتصاد عبر اختزالها إلى "إدارة" للشأن العام، واختزال الاقتصاد إلى تدابير لتحرير الاقتصاد بما يتفق ومتطلبات السوق الرأسمالية الحرة، واختزال المجتمع إلى مجرد أفراد، واختزال الديمقراطية إلى تدابير إدارية وفنية محورها الانتخابات (الدورية أو شبه الدورية)، وعزلها عن مدلولاتها كناظم لعلاقات السلطات وبينها

وبين المجتمع، وعن كونها تستند إلى إطار قيمي (الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية). إن هذه الاختزالات تجري تحت سيطرة إسرائيل على الأرض والمجتمع والاقتصاد والموارد الطبيعية. وحتى مسار المفاوضات الثنائية تحوّل إلى عمل فني يديره خبراء في دائرة مختصة ("دائرة مفاوضات"). ولعل أسوأ ما في الأمر هو استجابة النخبة لمنطق الدولة الاستعمارية، عبر الموافقة على تجزئة قضايا التفاوض (الحدود؛ القدس؛ المستعمرات؛ المياه؛ اللاجئيين؛ الأمن؛ إلخ) بدلاً من تصويبها نحو هدفها الوطني والمتمثل في تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والحرية والعودة.

لقد بات موضوع إجراء الانتخابات (الرئاسية والمجلس التشريعي، وبدرجة أقل المجلس الوطني)، وتأليف حكومة "وحدة وطنية"، ملهات النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الضفة والقطاع. الكل يعرف أن الانتخابات لن تكون حرة ونزيهة إن لم تتوفر ضمانات للمشاركين فيها (مرشحين وناخبين) بحرية التنقل وحرية الرأي وحرية التعبير من دون خوف من الاعتقال أو المطاردة. وليس لدى السلطة ما يضمن ألاّ تتدخل إسرائيل بطرق متعددة لتعطيل العملية الانتخابية عندما ترى في ذلك ما يخدم استراتيجيتها. لقد اتسع منطق الاختزال بحيث بات يشمل تاريخ الشعب الفلسطيني وجغرافيته وديموغرافيته: فاختزلت فلسطين في الخطاب الرسمي للسلطة، إلى أقل من ربع مساحتها الطبيعية (أي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة)، واختزل الشعب الفلسطيني (عملياً) إلى الجزء المقيم في الضفة والقطاع، واختزل الاحتلال الإسرائيلي إلى ما احتل من فلسطين في حزيران / يونيو ١٩٦٧،

والعالي للشعب الفلسطيني في غزة وخارجها. ومن المؤشرات إلى تراجع مكانة النخبة السياسية خلو البيان الختامي للقمة العربية التي عُقدت في الدوحة في آذار / مارس الماضي من الإشارة إلى منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد. ومنها كذلك دعوة حكومة قطر إلى عقد قمة مصغرة في القاهرة لبحث الانقسام بين "حماس" و"فتح" (بدلاً من سعيها لتنفيذ اتفاق الدوحة)، متجاهلة منظمة التحرير العضو في جامعة الدول العربية. ولعل في هذا تمهيداً لطرح مسألة التمثيل الفلسطيني على بساط البحث عربياً وربما إقليمياً. وفي السياق ذاته جاءت "الاتفاقية الفلسطينية. الأردنية للدفاع عن القدس والمقدسات" التي وقّعها الرئيس محمود عباس والعاقل الأردني في أواخر آذار / مارس الماضي من حيث إثارتها تساؤلات عن مغزى توقيت التوقيع الذي جاء بعد أيام قليلة من زيارة الرئيس الأميركي لرام الله وعمّان، وبالترافق مع جولات وزير خارجيته الهادفة إلى فرض مسار المفاوضات الثنائية. هذا مع ما يحكى عن معلومات بأن الاتفاق تم قبل اتخاذ موافقة من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (على الرغم من عدم تمتعها بالشرعية الانتخابية والسياسية). وقد رأى كثيرون أن في الاتفاق تنازلاً عن السيادة على الأماكن المقدسة في القدس، وخصوصاً أنه جاء بعد أن نالت فلسطين مكانة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة وتملك، قانونياً، حق الوصاية والسيادة على جميع أراضي الضفة الغربية (بما فيها القدس ومقدساتها) وغزة. ولا يجهل أحد حقيقة أن إسرائيل لن توقف تهويد القدس ومواصلة سياسة تفرغها من الفلسطينيين سواء وقّعت هذه الاتفاقية أم لم تُوقع. ومن هنا الاعتقاد أن الاتفاقية جاءت

واختزل تاريخ فلسطين إلى ما بعد نكبة ١٩٤٨. وأضحى من الصعب العثور في خطاب النخبة السياسية المقررة، على السرد الجامع الذي يلمّ شمل رواية الشعب الفلسطيني التاريخية وتطلعاته المستقبلية، وعلى ما يمكن أن يشكل مشروعاً نضالياً متكاملًا. ولعل هذا الغياب هو ما يفسر انشغال النخب السياسية بقضايا "الحكم" حتى لو تحت السيطرة الاستعمارية الشاملة، الأمر الذي يفسر قلة الاهتمام بقضية إعادة تأسيس الحركة الوطنية الفلسطينية، وإطارها التنظيمي التمثيلي الوطني، وبما يشرك تجمعات الشعب الفلسطيني مباشرة في عملية البناء، وليس عبر صفقة محاصصة فوقية. وما يغيب عن السياسة الفلسطينية الآن هو حاجتها إلى الإصغاء إلى الجمهور الفلسطيني في المدن والقرى والمخيمات داخل فلسطين وخارجها والحوار معه، بغية التوصل إلى مشروع نضالي وطني متفق عليه يضع معالم طريق مسيرة جديدة للحركة الوطنية الفلسطينية.

وسائط سيطرة الدولة المستعمرة

من المحتمل أن يكون ما جرى ويجري من أحداث ومتغيرات قد أدخل في وعي النخبة السياسية ما أصابها من وهن عربياً ودولياً. فهي تعي، على أغلب الظن، أن التصويت لمصلحة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة كدولة غير عضو، لا يدلل على مكانتها ووزنها الدوليين، وإنما هو مؤشر على ما تحظى به القضية الفلسطينية من تضامن عالمي. كما أن صمود غزة في وجه العدوان الإسرائيلي يجب ألا يفهم بأن الفضل فيه يعود إلى ما تحظى به النخبة السياسية الحاكمة هناك من تأييد شعبي، بقدر ما يكشف عن الاستعداد النضالي

بإحياءات خارجية، وتعكس حالة الضعف التي باتت تحيط بالسلطة الفلسطينية.

استنفار الوطنية الفلسطينية

شهد العامان الأخيران تسارعاً في وتيرة وتنوع الفاعليات الموقعية الموجهة ضد سياسات الدولة المستعمرة، الأمر الذي جعل البعض يستشعر رباح انتفاضة الثالثة مقبلة. وقد يكون التفسير في تسارع الحراكات الموقعية، هو حالة الاستنفار للوطنية الفلسطينية التي ولّدها مشهد تفتت الحقل الوطني وتهافت السلطة والانتفاضات الشعبية في عدة دول عربية. والوطنية الفلسطينية ليست فكرة أو أحاسيس رومانسية، وإنما هي نتاج تواصل النكبة الفلسطينية، وتواصل فصول الرواية الفلسطينية التاريخية داخل فلسطين المحتلة وفي الشتات. ولا شك في أن فضلاً أساسياً في إرسائها وتنميتها يعود إلى التنظيمات والأحزاب الفلسطينية التي نشطت بين صفوف تجمعات الشعب الفلسطيني خلال العقود الخمسة الماضية، وإلى التجربة المعاشة لهذه التجمعات تحت الاحتلال وفي الشتات. ويبدو لي أن هيمنة الحراكات الموقعية، وافتقارها إلى شعار موحد سببه حاجة الوطنية الفلسطينية إلى إطار تنظيمي جامع، وإلى قيادة وطنية تستند إلى تسوية تاريخية أو وثيقة وفاق وطني بين التيارات السياسية الرئيسية (التيار الوطني الليبرالي؛ التيار الإسلامي؛ التيار اليساري الديمقراطي)، وإلى مشروع سياسي يقود نشاطاتها ويكمل بين أطرافها ويخرجها من سطوة المحلية والجغرافيا السياسية. ونحن نشهد حالة التحفز الوطني هذه في فاعليات متنوعة يجمع بينها مضمونها الوطني. وقد شارك في هذه الفاعليات

مجموعات شبابية وغير شبابية، وبرز معظمها بعد انغلاق الأفق السياسي أمام المفاوضات واتضح حدود المقاومة المسلحة (التي تعتمد على فئة متدربة من المقاتلين وتستثني أغلبية الشعب من المشاركة)، وفي سياق تفجّر الانتفاضات الشعبية في عدد من العواصم العربية، وبعد تمأسس الانقسام الداخلي وشيوع استخدام القمع ضد المعارضة السياسية في الضفة والقطاع. وشهدت مدن الضفة الغربية وغزة حراكات شبابية رفعت شعارات تدرجت في مضمونها السياسي من مطلب إنهاء الانقسام، إلى إنهاء الاحتلال، إلى إلغاء اتفاق أوسلو، إلى انتخاب مجلس وطني جديد، لكنها بقيت حراكات نخوية إذ لم تنجح في التحول إلى حراكات شعبية. وجزء من ذلك يعود إلى أسباب تتعلق بالشرط الفلسطيني وجغرافيته السياسية، بينما يعود جزء آخر إلى واقع التنظيمات السياسية، وإلى تعثر الانتفاضات العربية في التقدم نحو إنجاز الأهداف التي رفعتها (الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية). كما استمرت التظاهرات الأسبوعية المنتظمة الموقعية (في بلعين، والنبي صالح، وغيرهما)، وبمشاركة أجانب وإسرائيليين متضامنين ضد الجدار وهدم البيوت والاستيطان (الذي تضاعف في سنة ٢٠١٢ مرات أكثر مما كان عليه في سنة ٢٠١١)، وتضامناً مع الأسرى. كما شهد العام الماضي تظاهرات ضد سياسات حكومة فياض الاقتصادية وارتفاع معدلات غلاء المعيشة، تطوّر بعضها للمطالبة باتخاذ سياسات تُخرج الضفة والقطاع من واقع التبعية للاحتلال. بعض الحراكات والفاعليات الشبابية داخل فلسطين وخارجها، قدم نفسه كحركات تغيير جذري للواقع: فبعضها

العقوبات عليها) التي تقيّمها التجمعات الفلسطينية المتعددة، المناهضة لسياسة الدولة المستعمرة، وجهاً مغايراً للوجه الذي تطل به النخب السياسية على الجمهور الفلسطيني المغترب عن هذه النخب وما تمثله.

إن كثيراً من الفاعليات المناهضة لإسرائيل وسياستها يحاصر السمة الموقعية وجغرافيتها السياسية (المتولدة عن الحالة الاستعمارية الاستيطانية). لكن من الواضح أن هذه الفاعليات تعبر عن حيوية الوطنية الفلسطينية، كما كانت حال المواجهات التي تفجرت بين جموع الأسرى الغاضبين وشرطة المعتقلات الإسرائيلية فور انتشار نبأ استشهاد الأسير ميسرة أبو حمديّة في الثاني من نيسان / أبريل الماضي، والتي بفضلها تحولت الإضرابات الفردية عن الطعام إلى قضية وطنية. والوطنية الفلسطينية هي محرك حملة التضامن مع الأسير سامر العيساوي الذي حوّل تجويع جسده إلى أداة لمحاكمة العنصرية الإسرائيلية. لقد عادت الحركة الوطنية الأسيرة. التي كانت المبادرة إلى طرح مشاريع إنهاء الانقسام. لتحتل موقعها المتقدم في إنكفاء روح المقاومة والوحدة في مواجهة المشروع الصهيوني، وإعادة التأكيد والإصرار على أن صراع الشعب الفلسطيني هو صراع من أجل الحرية.

وتتمظهر الوطنية في ابتداعها أشكالاً جديدة من المواجهة مع الدولة المستعمرة كما حدث في تشييد قرى فلسطينية في مناطق "ج" تحدياً للمحتل ورفضاً لسيطرته بقوة السلاح على الأرض الفلسطينية، ومن هنا إطلاق تسميات ذات مضامين وطنية وثقافية على هذه المواقع (مثل "باب الشمس"؛ "باب الكرامة"؛ "أحفاد يونس"). والوطنية هي محرك التحدي لنظام التمييز

ربط الاحتجاج على السياسات الاقتصادية الاجتماعية لحكومة سلام فياض بالدعوة إلى معالجة الأزمة المالية. الاقتصادية من خلال التحرر من قيود اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، بينما ربط بعض الحركات الفلسطينية داخل الخط الأخضر مشكلة أزمة السكن بسياسة التمييز العنصري. وشهد أيار / مايو ٢٠١١ تحركات شبابية أساساً، ربطت ذكرى النكبة بحق العودة من خلال محاولات اجتياز حدود فلسطين المحتلة انطلاقاً من لبنان وسورية والأردن. وفي نيسان / أبريل الماضي تمكنت مجموعة من الشباب الفلسطينيين والعرب "الهاكرز" من اختراق عدد غير قليل من المواقع الإلكترونية الإسرائيلية الحكومية والأمنية والمصرفية، وعرض قضايا الأسرى الفلسطينيين وجرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني على الرأي العام العالمي. ويُنظّم شهرياً عدد غير قليل من المؤتمرات والندوات وجلسات الحوار على جانبي الخط الأخضر وفي مدن الشتات، وبعضها بمشاركة تجمعات فلسطينية عدة، وهي تتناول مناقشة سبل تجاوز المأزق الوطني، وهذا فضلاً عما يُنشر في الصحافة المحلية والبرامج التلفزيونية.

ولا بد من الإشارة، في هذا السياق، إلى ما يُنجز في مختلف الحقول الثقافية (الرواية؛ الشعر؛ السينما؛ المسرح؛ الصورة الفوتوغرافية؛ الفيديو؛ الفن التشكيلي؛ الموسيقى؛ الرقصان الشعبي والمعاصر؛ إلخ) من توثيق لجوانب متنوعة من الحياة الفلسطينية تحت الاحتلال وفي الشتات، ومن تجديد وإثراء للرواية التاريخية الفلسطينية. كما تقدم الفاعليات السياسية والفكرية والثقافية والإلكترونية والحركات الاجتماعية (على غرار حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض

(ممثلاً بحركة "حماس")، وبمشاركة من تيار اليسار الديمقراطي (وهو الأضعف)، سوى إنجاز تسوية تاريخية، أو ميثاق وطني يقوم على العزم المشترك على تجديد بنية الحركة الوطنية وبرنامجها على أسس ديمقراطية تشرك جميع التجمعات والقوى السياسية والاجتماعية والثقافية الفلسطينية في التمثيل وصوغ القرار الوطني وفي النضال الوطني، وكذلك على إعادة بناء منظمة التحرير كحركة تحرر وطني على أسس ديمقراطية تمثيلية تعيد إلى المقاومة مفهومها كفعل شمولي لا يستقيم من دون إشراك الفئات الأوسع من الشعب (داخل فلسطين وخارجها)، وكمضمون يتسع لتنوع الأدوات والأشكال وفق ما يمليه الطرف والشرط الموضوعيين؛ وفاق يتبنى استراتيجية لا تتردد في استخدام جميع الوسائل (بما في ذلك مكانة فلسطين الدولية الجديدة) لعزل إسرائيل دولياً ومطاردتها قضائياً على جرائمها العنصرية والاستعمارية والعسكرية والأمنية في المنابر والمحافل الحقوقية والإعلامية والدبلوماسية الدولية؛ وفاق يتولى توليد حركات مساندة وتضامن عربية ودولية مع أهداف الشعب الفلسطيني التحريرية بعدما غيَّب اتفاق أوسلو والانقسام وضوح هذه الأهداف. إن الحركة الوطنية الفلسطينية بحاجة إلى وفاق يوقف التعامل مع قضية الشعب الفلسطيني بالمفروق: فصل قضية القدس عن الاستيطان وهذه عن السيطرة على الحدود، والسيطرة على الحدود بمعزل عن حق العودة، وحق العودة بمعزل عن حقوق الأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، وهذه بمعزل عن إنهاء الحصار عن قطاع غزة، وهذه وتلك عن الحقوق المدنية للفلسطينيين في مخيمات الشتات. لن

العنصري من خلال إقامة زواج رمزي بين فتاة فلسطينية على جانب من الخط الأخضر وشاب فلسطيني على الجانب الآخر تحت اسم "حب في زمن الأبارتهايد"، لتعرية قوانين إسرائيل العنصرية التي تمنع أفراد العائلة الفلسطينية الواحدة من الالتقاء تحت سقف واحد لأن كليهما فلسطيني، لكن أحدهما من الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ والآخر من الأرض التي احتُلت في سنة ١٩٤٨.

والوطنية هي التي تفسر مشاركة الآلاف من فلسطينيي ١٩٤٨ في أواسط نيسان/ أبريل الماضي في مسيرة العودة إلى إحدى القرى المهجرة (قرية خبيزة) في قضاء حيفا، بتنظيم من "جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين"، وبالتعاون مع "لجنة المتابعة العليا لشؤون عرب ٤٨"، تزامناً مع احتفالات الدولة المستعمرة بما تسميه "يوم الاستقلال"، وهو يوم نكبة الشعب الفلسطيني، وقد رُفعت في أثناء تلك المسيرة الأعلام الفلسطينية وأسماء القرى المهجرة والمدمرة. وباتت هذه المسيرات تقليداً سنوياً (كما هو في إحياء يوم الأرض) يتم تحت شعار "يوم استقلالهم هو يوم نكبتنا".

والوطنية الفلسطينية هي الحافز الرئيسي للحشد الجماهيري اللافت للانتباه الذي خرج في أوائل هذا العام في قطاع غزة احتفالاً بانطلاقة الثورة الفلسطينية بعد أن ضاقت الناس ذرعاً بتجاهل قيادتي "فتح" و"حماس" لما يتعرض له المصير الوطني من مخاطر بسبب حالة الانقسام التي فرضتها الحركتان على الشعب الفلسطيني، ولما يجري من تحريف لتاريخه واستهتار بمصيره.

ليس أمام التيار الوطني الليبرالي (ممثلاً بحركة "فتح")، وتيار الإسلام السياسي

الحية في العالم العربي، ويوسع التضامن
الدولي مع القوى التي تساند نضال
الشعوب من أجل الحرية والمساواة والعدالة
الاجتماعية، باعتبار أن هذا هو جوهر
نضال الشعب الفلسطيني. ■

يفهمنا العالم إن لم نرفع شعار التحرر من
السيطرة الاستعمارية الاستيطانية داخل
فلسطين التاريخية وخارجها، ونكرس حق
شعبها في العودة. وفاق يصحح العلاقة مع
العالم العربي كعلاقة، أساساً، مع القوى

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط

غسان الخطيب

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

القدس والإسلام دراسة في تاريخية القداسة

خليل عثامنة